

باب

الْوَدِيْعَةُ: المَالُ المَدْفُوعُ إِلَى مَنْ يَحْفَظُهُ بِلَا عَوْضٍ. وَالْإِيْدَاعُ: تَوْكِيْلٌ فِي حِفْظِهِ تَبَرُّعًا. وَالْإِسْتِيْدَاعُ: تَوْكُلٌ فِي حِفْظِهِ كَذَلِكَ، بَغَيْرِ تَصَرُّفٍ. وَتُعْتَبَرُ لَهَا أَرْكَانٌ وَكَالَةٌ. وَهِيَ أَمَانَةٌ، لَا تُضْمَنُ، بِلَا تَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطٍ،

شرح منصور

(الوديعة) من ودع الشيء: إذا تركه؛ لتركها عند المودع. أو من الدعة، فكانها عنده غير مبتدلة للانتفاع بها. أو من ودع: إذا سكن واستقر، فكانها ساكنة عند المودع. قال الأزهرى: سُميت وديعة بالهاء؛ لأنهم ذهبوا بها إلى الأمانة، وأجمعوا على جواز الإيداع؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانتك». رواه أبو داود، والترمذي وحسنه^(١)؛ ولحاجة الناس إليها.

والوديعة شرعاً: (المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض) لحفظه، فخرج الكلب والخمر ونحوهما، وما ألقته نحو ريح، من نحو ثوب إلى دار غيره، وما تعدى بأخذه، والعارية ونحوها،/ والأجير على حفظ مال.

٢٦٧/٢

(والإيداع: توكيل) رب مال (في حفظه تبرعاً) من الحافظ. (والاستيداع: توكيل في حفظه) أي: مال غيره (كذلك) أي: تبرعاً (بغير تصرف) فيه.

(وتعتبر لها) أي: الوديعة، أي: لعقديها (أركاناً وكالاً) أي: ما يُعتبر فيها من كون كل منهما جائز التصرف، وتعيين وديع، ونحوه؛ لأنها نوع منها، فتبطل بما يُبطلها، إلا إذا عزلها ولم يعلم بعزلها. وإن عزل نفسه، فهي أمانة بيده، كثوب أطارته الرياح إلى داره، يجب رده إلى مالكه. ويُستحب قبولها ممن^(٢) علم من نفسه أنه ثقة قادر على حفظها، ويكره لغيره.

(وهي) أي: الوديعة (أمانة) بيد وديع، (لا تُضمن بلا تعد ولا تفريط) لأنه

(١) أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤).

(٢) في (س) و (م): «لمن».

ولو تَلَفَتْ من بَيْنِ مَالِهِ.

ويلزمه حفظها في حِرْزٍ مثلها عُرفاً، كحِرْزِ سَرَقَةٍ.

فإن عَيْنَهُ رَبُّهَا، فَأَحْرَزَهَا بدونه، ضَمَنَ، ولو رَدَّهَا إلى المَعِينِ.

شرح منصور

تعالى سَمَّاها أمانةً، والضمانُ ينافي الأمانةَ.

(ولو تَلَفَتْ من بَيْنِ مَالِهِ) ولم يذهب معها شيءٌ منه؛ لحديث عَمْرُو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً: «مَنْ أودِعَ وديعةً، فلا ضَمَانَ عليه». رواه ابنُ ماجه^(١)؛ ولقلاً يمتنع الناسُ من الدخولِ فيها مع مسِّ الحاجةِ إليها. وما رُوِيَ عن عمر أنه ضَمَنَ أنساً^(٢) وديعةً ذهبَتْ من بَيْنِ مَالِهِ^(٣). محمولٌ على التفريطِ.

(ويلزمه) أي: الوديعة (حفظها) أي: الوديعة (في حِرْزٍ مثلها عُرفاً) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ولا يمكن أدائها بدون حفظها؛ ولأنَّ المقصودَ من الإيداع: الحفظُ، والاستيداعُ: التزامُ ذلك، فإذا لم يحفظها، لم يفعل ما التزمه، (كحِرْزِ سَرَقَةٍ) أي: في كلِّ مالٍ بحسبه. ويأتي في بابها.

(فإن عَيْنَهُ) أي: الحِرْزَ (رَبُّهَا) أي: الوديعة، بأن قال: احفظها بهذا البيتِ، أو الحانوتِ، (فأحْرَزَهَا بدونه) أي: دون المَعِينِ^(٤) رُتْبَةً في الحفظِ، فضاغت، (ضَمِنَ) لمخالفته؛ ولأنَّ بيوتَ الدارِ تختلفُ، فمنها ما هو أسهلُّ نَقْباً ونحوه. (ولو رَدَّهَا إلى) الحِرْزِ (المَعِينِ) بعد ذلك، وتَلَفَتْ فيه، فيضمُّنها؛ لتعديهِ بوضعها في الدُّونِ، فلا تعودُ أمانةً إلا بعقدٍ جديدٍ.

(١) في سنته (٢٤٠١).

(٢) في (س) و (م): «إنساناً».

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٨٩/٦.

(٤) فوقها في الأصل: [وتتجه: ولو أنه حرز مثلها. «غاية»].

وَمِثْلِهِ أَوْ فَوْقَهُ، وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، لَا يَضْمَنُ.

وإن نهاه عن إخراجها، فأخرجها؛ لغشيان شيء الغالب منه

الهلاك،

شرح منصور

(و) إن أحرزها (بمثله) أي: الحرز المعين في الحفظ، (أو) أحرزها بحرز^(١) (فوقه) أي: أحفظ^(٢) منه، كما لو أودعه خاتماً، فقال^(٣): البسه في خنصرِكَ، فلبسه في بنصرِهِ. (ولو لغير حاجة، لا يضمن) الوديعة إن تلفت؛ لأن تعيين الحرز يقتضي الإذن في مثله، كمن اكرى أرضاً لزرع بر، له زرعهما إياه ومثله ضرراً. واقتضى الإذن فيما هو أحفظ من باب أولى، كزرع ما هو دون البر الحارثي^(٤). وفي «التلخيص»: وأصحابنا لم يفرقوا بين تلفها بسبب النقل، وبين تلفها بغيره، وعندني: إذا حصل التلف بسبب النقل، كانهدام البيت المنقول إليه، ضمن^(٤). انتهى. وإن كانت عين في بيت ربها، وقال لآخر: احفظها في موضعها، فنقلها منه بلا خوف، ضمنها؛ لأنه ليس بوديعة، بل وكيل في حفظها، فلا يُخرجها من ملك صاحبها، ولا من موضع استأجره لها، إلا إن خاف عليها، فعليه إخراجها؛ لأنه مأمور بحفظها، وقد تعين حفظها في إخراجها. ويُعلم منه: أنه لو حضر ربها في هذه الحالة^(٥)، لأخرجها، وكالمستودع إذا خاف عليها.

(وإن نهاه) ربها (عن إخراجها) من مكان عينه لحفظها، (فأخرجها) وديع

منه؛ (لغشيان) أي: وجود (شيء الغالب منه الهلاك) كحريق، ونهب، وتلفت،

(١) في (س) و (م): «في حرز».

(٢) في (س): «الحفظ».

(٣) بعدها في (س) و (م): «له».

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٢/١٦.

(٥) في (س) و (م): «الحال».

لم يضمن، إن وضعها في حرزٍ مثلها أو فوقه. فإن تعذر، فأحرزها في
دونه، لم يضمن.

وإن تركها إذن، أو أخرجها لغير خوف، فتلفت، ضمن.

فإن قال: لا تُخرجها وإن خفت عليها، فحصل خوف،
وأخرجها، أو لا، لم يضمن.

شرح منصور

٢٦٨/٢

(لم يضمن) (١) ما تلفَ بنقلها (إن وضعها في حرزٍ مثلها، أو فوقه) لتعيين
نقلها؛ لأنَّ في تركها تضييعاً لها. / (فإن تعذر) عليه مثلُ حرزها الأوَّلِ وفوقه،
(فأحرزها في دونه) في الحفظ، فتلفت به، (لم يضمن) لأنَّه أحفظ لها من
تركها بمكانها، وليس في وسعهِ (٢) إذن سواه.

(وإن تركها إذن) بمكانها مع غشيان ما الغالبُ معه الهلاك، فتلفت،
ضمن؛ لتفريطه، ويحرم. (أو أخرجها) من حرزٍ نهاه مالكها عن إخراجها منه
(لغير خوف، فتلفت) بالأمرِ المخوف، أو غيره، (ضمن) سواءً أخرجها إلى
مثله، أو أحرز منه؛ لمخالفتِهِ (٣) ربَّها بلا حاجة، ويحرم.

(فإن قال) له مالكها: (لا تُخرجها، وإن خفت عليها، فحصل خوف،
وأخرجها) خوفاً عليها (أو لا) أي: أو لم يُخرجها مع الخوف، فتلفت مع
إخراجها، أو تركه، (لم يضمن) لها؛ لأنَّه إن تركها، فهو ممثِّلٌ أمرٍ صاحبها؛
لنهيهِ عن إخراجها مع الخوف، كما لو أمره (٤) بإتلافها. وإن أخرجها، فقد
زاده خيراً وحفظاً، كما لو قال له: أتلفها، فلم يتلفها حتى تلفت، وإن
أخرجها بلا خوف، فتلفت، ضمن، كما تقدَّم.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: لم يضمن. لعله مقيد بما إذا لم يكن ردُّها إلى صاحبها، وإلا
ضمن، كما يُعلم من قوله الآتي: ومن أراد سقراً أو خاف عليها عنده. والله أعلم. عثمان النحدي].

(٢) في (س): «سعته».

(٣) في (س) و (م): «لمخالفة».

(٤) في (س): «أمر».

وإن لم يَعْلِفْ بهيمةً حتى مَاتَتْ، ضَمَنَهَا، لا إن نَهَاه مالِكٌ.
ويحْرُمُ، وإن أمره به، لزمه.

و: اتركها في جيبك، فتركها في يده، أو كُمّه، أو: في كُمك،
فتركها في يده، أو عكسه،

شرح منصور

(وإن لم يَعْلِفْ) وديعٌ (بهيمةً) أو يسقيها^(١) (حتى مَاتَتْ) جوعاً، أو عطشاً، (ضمنها) لأنَّ علفها وسقيها من كمال الحفظ الذي التزمه بالاستيداع، بل هو الحفظ بعينه؛ إذ الحيوان لا يبقى عادةً بدونهما، ويلزمه. و (لا) يضمن (إن نَهَاه مالِكٌ) عن علفها وسقيها، فتركه حتى ماتت؛ لامتناله، كما لو أمره بقتلها، فقتلها.

(ويحْرُمُ) ترك علفها وسقيها مطلقاً؛ لحرمتها في نفسها، فيجب إحيائها لحقَّ الله تعالى. (وإن أمره به)^(٢) أي: أمر ربها الوديع بعلفها، (لزمه) لما سبق؛ ولأنه أخذها من مالِكها عليه.

(و) إن قال ربُّ وديعةٍ لوديع: (اتركها في جيبك، فتركها في يده، أو) في (كُمّه)، ضَمِنَ؛ لأنَّ الجيبَ أحرز، لأنَّه قد ينسى، فيسقط الشيء من يده، أو كُمّه. (أو) قال له: اتركها (في كُمك). فتركها في يده، أو عكسه) بأن قال له: اتركها في يدك فتركها في كُمّه، ضَمِنَ؛ لأنَّ سقوط الشيء من اليد، مع النسيان أكثر من سقوطه من الكُمِّ، وتسَلَطَ^(٣) الطَّرَارُ^(٤) بالبَطِّ^(٥) على الكُمِّ،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ويتمه: أو يرجع منقوذاً، إن نواه مع تعذر استئذان مالِك، ولو لم يستأذن حاكماً أمكن، خلافاً له. «غاية». قوله: أو يسقيها، تبع في ذلك المصنف في «شرح» وكان غرضه أن الأصحاب إنما نصوا على العلف لا على السقي، وإن كانت العلة تقتضي أن السقي مثله. ويسقيها، بالجزم، عطف على يعلف، وهو من العطف التلقيني. محمد الخلوئي]

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ومتى اختلفا في قدر نفقة، فقول وديع يمينه إن وافق قوله المعروف، وفي قدر المدة، فقول مالِك يمينه. عثمان النجدي].

(٣) في (س): «التسلط».

(٤) الطَّرَار: وهو الذي يقطع النفقات، ويأخذها على غفلة من أهلها. «المصباح المنير»: (طرر).

(٥) بطُّ الجرح والصرة: شقه. «القاموس المحيط»: (بط).

أو أخذها بسوقه، وأمرَ بحفظها في بيته، فتركها إلى حين مُضيِّه، فتلفت، أو قال: احفظها في هذا البيت، ولا تُدخله أحداً، فخالف، فتلفت بحرقٍ أو نحوه، أو سرقةٍ، ولو من غيرٍ داخلٍ، ضمن. لا إن قال: اتركها في كمك، أو يدك،

شرح منصور

بخلاف اليد، فكلُّ منهما أدنى من الآخر حفظاً من وجه.

(أو أخذها) أي: الوديعة (بسوقه، وأمر) بالبناء للمجهول^(١)، أي: أمره مالِكها (بحفظها في بيته، فتركها إلى حين مُضيِّه) أي: فوق ما يمكنه أن يمضي فيه، (فتلفت) قبل مضيِّه بها إلى بيته، ضمن؛ لأنَّ البيتَ أحفظ^(٢)، وفي تركها إلى مضيِّه تفریطاً. (أو قال) له رُبُّها: (احفظها في هذا البيت، ولا تُدخله أحداً. فخالف) وأدخله غيره، (فتلفت بحرقٍ، أو نحوه) كتهب، (أو سرقةٍ، ولو من غيرٍ داخلٍ) (٣) إلى البيت، (ضمن) لأنَّ الدَّاخلَ ربما شاهدَها في دخوله، وعلمَ موضعها، وطريقَ الوصولِ إليها^(٤)، فسرقها، أو دلَّ عليها، وقد خالف مالِكها بإدخاله؛ أشبه ما لو نهاه عن إخراجها، فأخرجها^(٥) لغير حاجة.

و(لا) يضمنُ (إن قال) له رُبُّها: (اتركها في كمك، أو) في (يدك)،

(١) في (س): «للمفعول».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وفي «المغني»: يحتمل أنه لا يضمن إن تركها إلى مضيِّه. وصوبه في «الإنصاف». قال في «الفروع»: وهو أظهر].

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وفي «الإقناع»: وإن قال: اجعلها في هذا البيت ولا تدخله أحداً، فأدخل إليه قوماً، فسرقها أحدُهم حالَ إدخالهم، أو بعده، ضمنها. وعلَّه الشارح بما هنا، وقال: وإن كان السارق من غيرهم، أو كان التلفُ بحرقٍ أو غرقٍ، ففي الضمان وجهان: أحدهما: لا يضمن. اختاره القاضي. قال في «المبدع»: إنه أصحُّ. والثاني: يضمن. اختاره ابن عقيل، والموفق، ومال إليه الشارح. انتهى].

(٤) في الأصل: «إليه».

(٥) ليست في (س).

فتركها في جيبه، أو ألقاها عند هجوم ناهب ونحوه، إخفاءً لها.

وإن قال مودعُ خاتم: اجعله في البِنصرِ، فجعله في الخِنصرِ، ضمن. لا عكسه، إلا إن انكسرَ لغلظها.

وإن دفعها إلى من يحفظُ ماله

شرح منصور

فتركها في جيبه) لأنه أحرز، فإن كان واسعاً غير مزور، ضمن. ذكره الجحد في «شرح»^(١). وكذا لو أمره بحفظها، ولم يعين حرزاً، فتركها في جيبه الضيق الفم^(٢)، أو المزور، أو شدّها في كُمه، أو على عضده من جانب الجيب، أو غيره، أو تركها في كُمه بلا شدّ، وهي ثقيلة يشعُرُ بها، أو تركها في وسطه، وشدّها عليها سراويله، (أو ألقاها) وديع (عند هجوم ناهب، ونحوه) كقاطع طريق (إخفاءً لها)، فلا يضمن؛ لأنه عادة الناس في حفظ أموالهم. وإن أمره بحفظها، وأطلق، فشدّها على وسطه/ فهو أحرز لها. وكذا إن تركها بيته في حرزها. وإن أمره بحفظها في صندوق، وقال: لا تُقفلَ عليها، ولا تنم فوقها، فخالقه في ذلك. أو قال: لا تُقفلَ عليها إلا قفلاً واحداً، فجعل عليها قفلين، فلا ضمان عليه. ذكره القاضي^(٣).

٢٦٩/٢

(وإن قال مودعُ خاتم) لوديع: (اجعله في البِنصرِ. فجعله في الخِنصرِ) بكسر الصادِ فيهما، فضاع، (ضمن) به (لا عكسه) بأن قال: اجعله في الخِنصرِ. فجعله في البِنصرِ، فلا يضمنه؛ لأنها أغلظت، فهي أحرز، (إلا إن انكسرَ الخاتمُ؛ (لغلظها) أي: البِنصرِ، فيضمنه، لأنه أتلفه بما لم يأذن فيه مالكة. وإن جعله في الوسطي، وأمكن إدخاله في جميعها، فضاع، لم يضمنه. وإن لم يدخل في جميعها، فجعله في بعضها، ضمن؛ لأنه أدنى من المأمور به. (وإن دفعها) أي: دفع مُستودعَ الوديعة (إلى من يحفظُ ماله) أي: المستودع

(١) كشاف القناع ١٧١/٤.

(٢) في (س): «الكُم».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٤/١٦.

عادةً، كزوجته وعبيده ونحوهما، أو لعذرٍ إلى أجنبيٍّ أو حاكمٍ، لم يضمن، وإلا ضمن. ولمالكٍ مطالبةُ الأجنبيِّ أيضاً، وعليه القرار، إن علم.

وإن دَلَّ لصّاً، ضَمِنَا، وعلى اللصِّ القرار.

ومن أرادَ سفرًا، أو خافَ عليها

شرح منصور

(عادةً، كزوجته وعبيده، ونحوهما) كخازينه، فتلفت، لم يضمن؛ لأنه ما ذون فيه عادةً، أشبه ما لو سلم الماشية إلى الراعي، (أو دفعها (لعذر) كمن حضره الموت، أو أراد السفر - وليس أحفظ لها - (إلى أجنبي) ثقة، (أو حاكم) فتلفت، (لم يضمن) لأنه لم يتعدّ ولم يفرط، (وإلا) يكن له عذرٌ حين دفعها إلى الأجنبي، (ضمن) لتعديبه؛ لأنه ليس له أن يودع بلا عذرٍ (ولمالك) الوديعة^(١) إذن (مطالبةُ الأجنبيِّ أيضاً) بيدل^(٢) الوديعة؛ لأنه قبض ما ليس له قبضه، أشبه المودع من الغاصب. (وعليه) أي: الأجنبي (القرار) أي: قرار الضمان (إن علم) الحال؛ لتعديبه، فإن لم يعلم، فعلى وديعٍ أول؛ لأنه غره^(٣).

(وإن دَلَّ) مودع - بفتح الدال - (لصّاً) على وديعة، فسرقها، (ضمننا)^(٤) أي: المودع والاص. أمّا المودع؛ فلمنافاة دلالتيه للحفظ^(٥) المأمور به، أشبه ما لو دفعها لغيره. وأمّا اللص؛ فلأنه المتلف لها، (وعلى اللصِّ القرار) لمباشرته.

(ومن أرادَ سفرًا) ويبيده وديعة، (أو) لم يُردَّ سفرًا، بل (خافَ عليها

(١) في (س): «الوديعة» .

(٢) في (س): «بدل» .

(٣) في (م): «غيره» .

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: ضَمِنَا. أي: اللصُّ والوديعة من حيث كونه وديعاً، وإلا فلا ينافي ما أسلفناه في مسألة دفع المفتاح إلى اللص، من الجمع بينهما، وبين مسألة الدلالة والإغراء، بما يوخذ من كلام ابن حمدان في مسألة إرسال الصغير، فراجع. ونخطه: وعبارة «الإقناع»: ضمنها، وهي مشكلة، إلا أن يراد كل منهما. انتهى . محمد الخلوئي].

(٥) في (س): «الحفظ» .

عنده، ردها إلى مالِكها، أو من يحفظُ ماله عادةً، أو وكيله في قبضها، إن كان. ولا يسافرُ بها، وإن لم يخفُ عليها، أو كان أحفظَ لها. المنقح: والمذهب: بلى والحالة هذه،

شرح منصور

عنده) من نهب، أو غرقٍ ونحوهما، (ردها إلى مالِكها، أو) إلى (من يحفظُ ماله) أي: مال مالِكها (عادةً) كزوجته، وعبدِه، (أو) إلى (وكيله) أي: وكيل مالِكها (في قبضها، إن كان) لأنَّ فيه تخلصاً له من درِكها، وإيصلاً للحقِّ إلى مستحقِّه، فإن دَفَعها إلى حاكمٍ إذن، ضَمِنَ؛ لأنَّه لا ولاية له على رشيدٍ حاضرٍ، وعليه مؤنةُ ردها؛ لتعدِّيه.

(ولا يسافرُ) الوديعُ (بها) مع حضورِ مالِكها، أو من يحفظُ ماله، أو وكيله، بدون إذن ربِّها، (وإن لم يخفُ عليها) في السفرِ، (أو كان) السفرُ (أحفظَ لها)، فيضمَّنُ لتفريطه؛ لأنَّه يفوتُ على مالِكها إمكانُ استرجاعِها، ويخاطرُ بها؛ لحديث: «إنَّ المسافرَ وماله لعلِّي قلتِ، إلا ما وقى الله» (١) أي: على هلاكِ. هذا ما قواه في «المغني» (٢). قال في «الإنصاف» (٣): وهو ظاهرُ كلامه في «الهداية»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«الخلاصة»، و«المحرر» (٤)، و«الرعايتين»، و«الحاوي الصَّغير»، و«الوجيز»، و«الفائق» وغيرهم. وهو الصوابُ.

وقال (المنقحُ) في «التنقيح» (٥) بعد أن قدَّم معنى ما سبق: (والمذهبُ: بلى) أي: له السفرُ بها، (والحالةُ هذه) أي: إن لم يخفُ عليها في السفرِ، أو كان أحفظَ لها.

(١) ذكره ابن قتيبة في «غريب الحديث» ٥٦٤/٢، وانظر: «التلخيص الحبير» ٩٨/٣، و«إرواء

الغليل» ٣٨٤-٣٨٣/٥.

(٢) ٢٦٦-٢٦١/٩.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١-٣٠/١٦.

(٤) ٣٦٤/١.

(٥) معونة أولي النهى ٤٩٦-٤٩٥/٥.

ونصَّ عليه مع حضوره. انتهى.

فإن لم يَجِدْه ولا وكيَّله، حَمَلَهَا معه، إن كان أَحْفَظَ، ولم يَنْهَهُ. وإلا دَفَعَهَا لِحَاكِمِهِ.....

شرح منصور

(ونصَّ عليه) أي: على أنَّ له السَّفَرَ بها (مع حضوره) أي: مالِكها. (انتهى). فلا يَضْمَنُهَا إن تَلَفَتْ معه، سواءً كان به ضرورةً إلى (١) السَّفَرِ، أو لا؛ لأنَّه نَقَلَهَا (٢) إلى موضعٍ مأمونٍ، كما لو نَقَلَهَا في البلدِ. ومحلُّه: إن لم يَنْهَهُ (٣) عنه، كما في «الفروع»، وفي «المبهبج»، و«الموجز»: والغالبُ السَّلَامَةُ، وله ما أنفق بِنِيَّةِ الرَّجوعِ. قاله القاضي. وفي «الفروع» (٤): / ويتوجَّه كَنظَائِرِهِ.

٢٧٠/٢

(فإن لم يَجِدْه) أي: يجد الوديعُ مالِكها، وقد (٥) أرادَ السَّفَرَ، (ولا) وَجَدَ (وَكَيْلَهُ) قَلْتُ: ولا من يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً، (حَمَلَهَا معه) على القَوْلَيْنِ، (إن كان) السَّفَرُ (أَحْفَظَ) لها، (ولم يَنْهَهُ) مالِكها عنه؛ لأنَّه موضعٌ حاجَةٌ، فإن تَلَفَتْ، لم يَضْمَنُهَا. فإن نَهاه عنه مالِكها، لم يَسَافِرْ بها. ويضْمَنُ إن فَعَلَ، إلا لِعَذْرِ، كجلاءِ أَهْلِ البَلَدِ، أو هجومِ عَدُوٍّ، أو حَرَقٍ، أو غَرَقٍ، فلا ضَمَانَ. وَيَجِبُ الضَّمَانُ بِالتَّرْكِ (٦). (وإلا) يَكُنُ السَّفَرُ أَحْفَظَ لها (٧)، ولو استويا، أو نَهاه المالكُ عنه، (دَفَعَهَا لِحَاكِمِهِ) (٨) لِقِيَامِهِ مَقَامَ صَاحِبِهَا عِنْدَ غِيَبَتِهِ.

(١) في (س): «في» .

(٢) في (م): «نقله» .

(٣) في (س): «لم يَنْهَهُ» .

(٤) ٤٨٠/٤ - ٤٨١ .

(٥) في (س): «ومن» .

(٦) في (س): «إن ترك» .

(٧) ليست في (م) .

(٨) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال في «الإنصاف» بعد أن قدم أنه يتعيَّن دَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ، إن قَدَرَ عليه، إذا لم يجد مالِكها ولا وكيَّله، قال: وقيل: يجوز دَفْعُهَا إلى تَقِيَّةٍ. حكاه المصنِّف في «المغني» ، وذكره الخُلَوَانِي روايةً. قال في «الفائق» : ولو عَافَ عليها، أو دَعَا حَاكِمًا، أو أَمِينًا، وقيل: لا تُودَعُ. انتهى. قلت: الصوابُ هنا أن يُرَاعَى الأَصْلُحُ، في دَفْعِهَا إلى الحَاكِمِ أو التَّقِيَّةِ، فإن استوى الأمران، فالحَاكِمُ.]

فإن تعذّر، فلتقّة، كَمَنْ حضره الموتُ أو دَفَنَهَا وأَعْلَمَ ساكناً ثَقَةً. فإن لم يُعَلِّمَهُ، ضَمِنَهَا.

ولا يضمنُ مسافراً أودِعَ، فسافرَ بها، فتلفتَ بالسفرِ، وإن تعدّى فركبها، لا لسقيها، أو لبسها، لا لخوفٍ من عُثٍّ ونحوه.

شرح منصور

(فإن تعذّر) دفعها لحاكم^(١)، (فالتقّة) كمن) أي: كمودع (حضره الموت) لأنّ كلاً من السفرِ والموتِ سببٌ لخروج الوديعة عن يده. وروي أنه ﷺ كان عنده ودائع، فلما أراد الهجرة، أودعها عند أمّ أيمن، وأمرَ عليّاً أن يردّها إلى أهلها^(٢). (أو دَفَنَهَا، وأَعْلَمَ) بها (ساكناً ثَقَةً) لحصولِ الحفظِ^(٣) بذلك. (فإن لم يُعَلِّمَهُ) فضاغت، (ضَمِنَهَا) أي: المودع؛ لتفريطه؛ لأنّه قد يموت في سفره، فلا تصلُ إلى صاحبها، وربّما نسيَ موضعها، أو أصابها آفة. وكذا إن أَعْلَمَ المودع^(٤) بها غيرَ ثَقَةٍ؛ لأنّه ربّما أخذها، أو دلَّ عليها، أو أَعْلَمَ بها غيرَ ساكنٍ في الدار؛ لأنّه لم يودعها إيّاها، ولا يمكنه^(٥) حفظها.

(ولا يضمنُ مسافراً أودِعَ) وديعةً في سفره، (فسافرَ بها، فتلفتَ بالسفرِ) لأنّ إيداعه في هذه الحالة، يقتضي الإذن في السفرِ بها.

(وإن تعدّى) وديعٍ في وديعة، كأن كانت دابةً، (فركبها، لا لسقيها) أو علفها، وله الاستعانة بالأجانب في ذلك، وفي الحَمَلِ والنقلِ، (أو) كانت ثياباً، ف (لبسها، لا لخوفٍ) عليها (من عُثٍّ) بضمّ العين المهملة، جمع عُثّة: سوسةٌ تلحسُ الصوفَ. (ونحوه) كافتراشٍ فرشٍ، لا لخوفٍ من عُثٍّ،

(١) في (م): «الحاكم».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٨٩/٦، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في (س): «اللفظ».

(٤) ليست في (س).

(٥) في الأصل: «يمكن».

وَيَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَنْشُرْهَا، أَوْ أَخْرَجَ الدَّرَاهِمَ؛ لِيَنْفِقَهَا، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَدَّهَا، أَوْ كَسَرَ خَتْمَهَا، أَوْ حَلَّ كَيْسَهَا، أَوْ جَحَدَهَا ثُمَّ أَقْرَبَهَا، أَوْ خَلَطَهَا، لَا بِمُتَمَيِّزٍ. وَلَوْ فِي أَحَدِ عَيْنَيْنِ، بَطَلَتْ.....

شرح منصور

وكاستعماله^(١) آلة صناعة من خشب، لا لخوف من الأرضة^(٢).

(وَيَضْمَنُ) مودع ثياب نقصها بعث^(٣) (إن لم ينشرها)^(٣) لتفريطه. (أو أخرج الدراهم) أو الدنانير المودعة (لينيّفها، أو) لـ (ينظر إليها، ثم ردها) إلى وعائها، ولو بنية الأمانة، (أو كسر ختمها، أو حلّ كيسها) بلا إخراج، ضمّنها؛ لهتكه^(٤) الحرز بتعديّه، (أو جحدّها)^(٥) أي: الوديعة مودع، (ثم أقرّب بها)، ضمّنها؛ لأنه بجحدّه خرّج عن الاستئمان فيها، فلم يزل عنه الضمان بإقراره بها^(٦)؛ لعدوان يده. (أو خلطها) أي: الوديعة بما لا تتميز عنه، ضمّنها؛ لأنه صيرها في حكم التالف، وفوت على نفسه ردها؛ أشبه ما لو ألقاها في لجة بحر. وسواء كان الخلط بماله^(٧) (أو مال^(٧)) غيره، وسواء كان بنظيرها، أو أجود، أو أدنى منها. و (لا) يضمّنها إن خلط (بتميّز) كدراهم بدنانير؛ لأنه لا يعجز^(٨) عن ردها؛ أشبه ما لو تركها بصندوق فيه أكياس له.

(ولو) كان التعدي، أو الجحد، أو الخلط بما لا تتميز منه^(٩)، (في أحد عينين) بأن كانت الوديعة كيسين، ففعل ذلك في أحدهما دون الآخر. (بطلت) الأمانة

(١) في (س) و (م): «كاستعمال».

(٢) الأرضة: دويّة تأكل الخشب. «المصباح المنير»: (أرض).

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ويته: ما لم يقل: لا تنشرها، وإن خفت عليها. «غاية». وهل أجرة النشر على المالك؟ الظاهر: نعم، حيث تعذر استئذانه. عثمان النجدي].

(٤) في (س): «لهتكه».

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ظاهرة: ولو كان الجحد نسياناً. عبد الله أبا بطين. وفيه نظر].

(٦) ليست في الأصل.

(٧-٧) ليست في (م).

(٨) بعدها في (س) و (م): «به».

(٩) في الأصل و (م): «عنه».

فيه، ووجِبَ رُدُّهَا فوراً. ولا تعود وديعةً بغيرِ عقدٍ متجدِّدٍ، وصحَّ:
كَلَّمَا خُنْتُ ثُمَّ عَدْتِ إِلَى الْأَمَانَةِ، فَأَنْتِ أَمِينٌ.

وإن أخذَ درهماً ثم رُدَّه، أو بدله متميِّزاً، أو أذنَّ في أخذه، فردَّ
بدله بلا إذنِه، فضاغَ الكلُّ، ضمَّنه وحده، ما لم تكن محتومةً، أو
مشدودةً،

شرح منصور

(فيه) أي: في الكيسِ مثلاً الذي تعدَّى فيه دون الآخر. (ووجِبَ رُدُّهَا) أي:
الوديعة، حيث بطلتْ (فوراً) لأنها أمانةٌ محضَّةٌ، وقد زالت بالتعدِّي. (ولا
تعودُ وديعةً بغيرِ عقدٍ متجدِّدٍ، وصحَّ) قولُ مالكٍ لمودَعٍ: (كَلَّمَا خُنْتُ، ثُمَّ
عَدْتِ إِلَى الْأَمَانَةِ، فَأَنْتِ أَمِينٌ) لصحَّةِ تعليقِ الإيداعِ على الشرطِ، كالوكالةِ.
وإن خلطَ إحدى وديعتيَّ زيدٍ بالأخرى بلا إذنٍ، وتعدَّرَ التميِّزُ، فوجهان^(١).
ذَكَرَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»^(٢). وإن اختلطتِ/ الوديعةُ بلا فعله، ثم ضاعَ البعضُ، جُعِلَ
من مالِ المودَعِ في ظاهرِ كلامه. ذكره الجحدُّ في «شرح»^(٣).

٢٧١/٢

(وإن أخذَ) مودَعٌ من دراهمٍ مودَعَةٍ (درهماً، ثم رُدَّه) بعينه، (أو رُدَّ
بدله متميِّزاً، أو أذنَّ) مالِكُها (في أخذه) أي: الدرهم، (فردَّ) الآخذُ (بدله
بلا إذنِه) أي: المالكِ، (فضاغَ الكلُّ) أي: كلُّ الدراهمِ المودَعَةِ، (ضمَّنه)^(٤)
أي: الدرهمَ المأخوذَ المودَعِ (وحده) لتعلُّقِ الضمانِ بالأخذِ، فلا يضمنُ غيرَ ما
أخذه، كما لو تَلَفَ في يده قبل رُدِّه، (مالم تكن) الدراهمُ (محتومةً، أو مشدودةً،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [والذي يظهر: لا ضمان إلا أن ينهأ مالك، أو يكن له غرضٌ في
إفراد كلِّ واحدةٍ من العيَّنين؛ لحلِّ ونحوه. والله أعلم. عثمان النجدي].

(٢) معونة أولي النهى ٥٠٠/٥ .

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩/١٦-٤٠ . وجاء في هامش الأصل ما نصه: [وذكر
القاضي في «الخلاف» أنهما يصيران شريكين. قال الجحد: ولا يبعد على هذا أن يكون المالك منهما،
ذَكَرَهُ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ وَالْعِشْرِينَ. «شرح الإقناع»].

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال مالك في «ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام»: يجوز
التصرف بالتقدي، فلو أعاد مظه، وتلف، فلا ضمان. وقال الشافعي: يجوز الأخذ من مال من علمت رضاه].

أو البدل غير متميز، فيضمن الجميع.
ويضمنُ بخرقِ كيسٍ من فوقِ شدِّ، أرشَه فقط، ومن تحته، أرشَه
وما فيه.

ومن أودعه صغيراً وديعةً، لم يبرأ إلا بردّها لوليّه، ويضمنها إن
تلفت، ما لم يكن مأذوناً له، أو يخفّ هلاكها معه، كضائع،
وموجودٍ في مهلكة، فلا.

شرح منصور

أو يكن (البدل غير متميز، فيضمن الجميع) (١) لهتكه الحرز في الأوليين (٢)؛
ولخلطه الوديعة بما لا تتميز منه في الثالثة.

(ويضمن) وديع (بخرق كيس) فيه وديعة (من فوق شد) أي: رباط
(أرشه) أي: الكيس (فقط) أي: دون ما فيه؛ لأنه لم يهتك حرزه. (و)
يضمن بخرقه (من تحته) أي: الشد (أرشه وما فيه) إن ضاع لهتك الحرز، ولا
يضمن بمجرد نية التعدي، بل لا بد من فعل، أو قول.

(ومن أودعه صغيراً وديعةً، لم يبرأ إلا بردّها لوليّه) في ماله، كدينه الذي
له عليه. (ويضمنها) قابضها من الصغير (إن تلفت) لتعديده بأخذها (ما لم
يكن) الصغير (مأذوناً له) في الإيداع (أو يخف) قابضها من الصغير (هلاکها
معه) إن تركها، (كضائع، وموجودٍ في مهلكة، فلا) ضمان عليه بأخذها؛
لقصدّه به التخلص من الهلاك، فالخط في مالكة.

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: غير متميز فيضمن... إلخ. وحزم القاضي في «التعليق»: أنه
لا يضمن، وذكر أن أحمد نص عليه في رواية الجماعة. وعلى هذه الرواية: إن لم يدبر أيهما ضاع،
ضمن. نقله البغوي، واقتصر عليه في «الفرع». وعلى ذلك لو كان الدرهم، أو بدله غير متميز،
وتلف نصف المال، فقيل: يضمن نصف الدرهم. ويحتمل أن لا يلزمه شيء؛ لاحتمال بقاء الدرهم، أو
بدله، ولا يلزمه شيء مع الشك. قاله الحارثي].

(٢) في (س): «الأولين».

وما أودع، أو أغير لصغير، أو مجنون، أو سفيه، أو قن، لم
يضمن بتلف، ولو بتفريط. ويضمن ما أتلف مكلّف غير حر، في رقبته.

فصل

والمودع أمين، يصدّق يمينه في ردّ - ولو على يد قنه، أو زوجته،
أو خازنه،

شرح منصور

(وما أودع، أو أغير)^(١) بالبناء للمفعول، أي: أودعه مالكه، أو أعاره،
وهو جائز التصرف (لصغير، أو مجنون، أو سفيه، أو قن، لم يضمن بتلف) في
يد قابضه، (ولو بتفريط) لتفريط مالكه بدفعه إلى أحد هؤلاء. (ويضمن
ماتلف مكلّف غير حر)^(٢) لأنه يصح استحفاظه، ودخل فيه القن، والمدبر،
والمكاتب، وأم الولد، والمعلق عتقه بصفة (في رقبته) لأن إتلافه من جنابته.
وأما إتلاف الصغير، والمجنون، والسفيه، لما أودعوه، أو أعيروه، فهدر؛ لأن
مالكه سلّطهم على ماله، كما لو دفع لصغير أو مجنون سكيناً، فوقع عليها،
فمات، فإنّ ديتّه على عاقلة الدافع.

(والمودع أمين) لأن الله تعالى سمّاها أمانة، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ
أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْتِنَ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. و (يصدّق يمينه في ردّ) الوديعه
إلى مالكها، أو من يحفظ ماله؛ لأنه لا منفعة له في قبضها، أشبه الوكيل بلا
جعل. (ولو ادعى الوديع)^(٣) الردّ (على يد قنه) أي: قن مدعي الردّ، (أو
زوجته، أو خازنه) لأنه لما كان له حفظها بنفسه، وبمن يقوم مقامه،

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [يشير إلى أنه لو كان المودع، أو المعير، غير جائز التصرف، فمن
ضمان القابض مطلقاً، كما تقدّم في الحجر، وأوضحه في «شرح الإقناع» بحثاً. عثمان النجدي.]

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال في «شرح الإقناع» تنبيه: ظاهر قوله - يعني الحجاوي - كغيره إذا
أتلفه: أنه لو تلف بيده، لا ضمان، ولو بعد، أو تفريط، وهو كالصريح في قول «التقيح»: ولا يضمن الكل
تلفها بتفريطه، لكن مقتضى تعليلهم بما تقدّم أنه يضمن إن تعدّى، أو فرط، ويكون كإتلافه. انتهى.]

(٣) ليست في (س).

أو بعد موت ربها - إليه. وفي قوله: أذنت لي في دفعها إلى فلان،
وفعلت. وتلف.

شرح منصور

كان له دفعها كذلك، وكذا لو ادعى الردّ لزوجة رب المال، أو من يحفظ
ماله عادةً.

(أو) كانت دعوى الردّ من الوديع (بعد موت ربها إليه) فتقبل يمينه،
كما لو كانت في حياته. (و) يُصدّق مودع^(١) يمينه (في قوله) للمالكها:
(أذنت لي في دفعها إلى فلان، وفعلت) أي: دفعتها له، مع إنكار مالكها
الإذن^(٢). نصّاً، لأنه ادعى دفعاً، يبرأ به من ردّ الوديعة؛ أشبه ما لو ادعى الردّ
إلى مالكها. ولا يلزم المدعى عليه للمالك غير اليمين، ما لم يقرّ بالقبض.
وكذا إن اعترف المالك بالإذن في الدفع له، وأنكر^(٣) أن يكون دفع له^(٤)، إن
كان المدفوع إليه وديعاً، وإن كان دائناً، فقد تقدّم في الضمان ما فيه^(٥).
وذكر الأزجي^(٦): (٦): إن ادعى^(٧) الردّ إلى رسول موكل، ومودع، فأنكر الموكل،
ضمن؛ / لتعلق الدفع بثالث، ويحتمل: لا^(٨).

٢٧٢/٢

(و) يُصدّق مودع يمينه في دعوى (تلف) وديعة^(٩) بسبب خفي، كسرقة؛

(١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش الأصل: [ويتحه: ولو كذبه فلان. «غاية». وهي من المفردات].

(٣) جاء في هامش الأصل: [أي: المالك].

(٤) جاء في هامش الأصل: [ثم إن أقر المدفوع إليه في الصورتين في القبض، فلا كلام، وإلا حلف،
وبرئ، وفاتت على ربها. عثمان النجدي].

(٥) ٣٨٣/٣.

(٦) جاء في هامش الأصل مانصه: [كلام الأزجي مخالف لم تقدّم في قوله: أذنت لي في دفعها لفلان، من أنه
يضمن الدافع حيث لم يُشهد، أو يكن بحضور ربها، سواء صلّته، أو كذبه المالك، كما تقدّم في الوكالة].

(٧) ليست في (م).

(٨) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٥٤/١٦.

(٩) جاء في هامش الأصل مانصه: [وذكر الجدي في «شرحه»: لو أودع أحد الشريكين حيث جاز،
وادعى الوديعة الردّ إليه، قبل، كما يقبل على المالك المحض، فإن ادعى الردّ على الشريك الآخر، لم
يقبل إلا بينة. «شرح الإقناع»].

لا بسبب ظاهر، كحريق ونحوه، إلا مع بيّنة تشهد بوجوده. وعدم
خيانة وتفريط.

وإن ادعى ردّها لحاكم أو ورثة مالك، أو ردّاً بعد مَطْلِه بلا عذر،
أو منعه، أو ورثة ردّاً، ولو لمالك، لم يُقبل إلا بيّنة.
وإن قال: لم يُودعني، ثم أقرّ أو ثبت بيّنة، فادعى ردّاً أو تلفاً
سابقين لوجوده، لم يُقبل،
.....

شرح منصور

لتعذر إقامة البيّنة عليه، ولتلاّ يمتنع الناس من قبول الأمانات مع الحاجة إليه،
وكذا إن لم يذكر سبباً.

و(لا) يقبل دعواه التلف (بسبب ظاهر، كحريق ونحوه) كنهب جيش،
(إلا مع بيّنة تشهد بوجوده) أي: السبب، ثم يحلف أنها ضاعت به. فإن لم
يُقم بيّنة بالسبب الظاهر، ضمن؛ لأنه لا تتعذر إقامة البيّنة عليه. (و) يصدّق
مودعٌ بيمينه في (عدم خيانة، و) عدم (تفريط) لأنه أمين، والأصل براءته.

(وإن ادعى) مودعٌ (ردّها) أي: الوديعة (لحاكم، أو ورثة مالك) لم
يُقبل إلا بيّنة^(١)؛ لأنهم لم ياتمروه. (أو) ادعى (ردّاً بعد مَطْلِه) أي: تأخير
ردّها^(٢) إلى مستحقّه (بلا عذر، أو) ادعى ردّاً بعد (منعه) منها، لم يُقبل إلا
بيّنة؛ لأنه صار كالغاصب. (أو) ادعى (ورثة) مودع (ردّاً) منهم، أو من
مورثهم، (ولو لمالك، لم يُقبل) ذلك (إلا بيّنة) لأنهم غير مؤتمنين عليها من
قبل مالِكها. وكذا لو ادّعاها ملتقطاً، أو من أطارت الريح إلى داره ثوباً ونحوه،
فلا يقبل إلا بيّنة.

(وإن) أنكر مودع الوديعة، ف (يقال: لم يودعني، ثم أقرّ) بالإيداع، (أو
ثبت) عليه (بيّنة، فادعى ردّاً، أو تلفاً، سابقين لوجوده، لم يُقبل) منه ذلك؛ لأنه

(١) في (م): «بيّنة» .

(٢) في (س) و (م): «دفعها» .

ولو بيّنة، ويُقبلان بها بعده.

وإن قال: ما لك عندي شيء، قبلاً، لا وقوعهما بعد إنكاره.

شرح منصور

صار ضامناً ببحوده، معترفاً على نفسه بالكذب المنافي للأمانة.

(ولو) أتى عليه (بيّنة)^(١) فلا تسمع، لتكذيبه لها ببحوده. (ويقبلان) أي: الردُّ والتلفُّ إذا ادَّعاهما (بها) أي: بالبيّنة (بعده)^(٢) أي: الجحود؛ لعدم تكذيبه لها إذن^(٣). فإذا شهدا بردُّ، أو تلفُّ، ولو لم يُعيّن هل هو^(٤) قبل جحوده، أو بعده؟ لم يسقط الضمان؛ لأنَّ وجوبه متحققٌ، فلا ينتفي بأمر مزدّدٍ فيه. ومتى ثبت التلفُّ، لم يسقط عنه الضمان، حيث كان بعد الجحود، كالغاصب.

(وإن قال) مدَّعى عليه بوديعةٍ لمدَّعيها: (مالكٌ عندي شيء) أو: لا حقُّ لك قبلي، ونحوه، ثم أقرَّ بها، وادَّعى تلفاً، أو ردّاً، (قبلاً) منه يمينه؛ لأنَّه ليس بمنافٍ لجوابه، لجواز أن يكونَ أوَدَّعه، ثم تَلَفَتْ^(٥) عنده بلا تفريطٍ، أو ردّها، فلا يكون له عنده شيء. و (لا) يقبل منه دعوى (وقوعهما) أي: الردُّ، أو التلفُّ (بعد إنكاره)^(٦) لاستقرار الضمان بالجحود، فيشبهه الغاصب، ويأتي في الإقرار^(٧): لو أقرَّ بوديعةٍ، ثم ادَّعى ظنَّ بقائها.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [كما لو ادَّعى عليه بالوديعة يوم الجمعة، فجحدها، ثم أقرَّ بها يوم السبت، ثم ادَّعى ردّاً، أو تلفاً يوم الأحد، وأقام بذلك بيّنة، قبلت؛ لأنَّه ليس بمكذبٍ لها إذا. عثمان النجدي].

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [إن كان قد جدد العقد؛ لأنَّه قد تقدّم، أنها لا تعود وديعةً بعدما ينافي الأمانة إلا بعقدٍ متجددٍ. فتنبّه له. محمد الخلوّتي. وهذا مخالفٌ لما ذكره، فلو قلنا: إنها تعود أمانةً، لسقط عنه الضمان في مسألة التلفِّ، والشارح وغيره صرح: أنه لا يسقط عنه الضمان؛ لعدم اعتبار العقد الذي ذكره. محمد الخلوّتي، فإذا اعتبر القيد - يعني تجديد العقد - سقط عنه الضمان؛ لأنها تعود أمانةً. تقرير].

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [بخلاف ما قبلها، قال ابن نصر الله في «حواشي المحرر»: وإن ادَّعى تلفاً متأخراً عن جحوده، ضمنها، ولو قامت به بيّنة. انتهى. قال المجدد: وجهاً واحداً، ووجهه واضحٌ، فلا يتوهم من قبول البيّنة عدم الضمان، إذ لا وجه له. ومعنى قبول البيّنة: أنه ما يجب ردُّ الوديعة بعينها. منصور البهوتي].

(٤) ليست في الأصل.

(٥) في (س) و (م): «تلف».

(٦) جاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: فلا يقبل يمينه، بل بالبيّنة، لكن حيث كان التلفُّ بعد الجحود، وجب الضمان ولو بيّنة. عثمان النجدي].

(٧) ٧٤٥/٦.

وإن تلفت عند وارثٍ قبل إمكانِ ردِّ، لم يضمنها، وإلا ضمن.
ومن أخر ردّها، أو مالاً أميرَ بدفعه، بعد طلب بلا عذرٍ، ضمن،
ويمهّل لأكلٍ، ونومٍ، وهضمِ طعامٍ، ونحوه، بقدره.

شرح منصور

(وإن تلفت) الوديعة (عند وارث) وديع (قبل إمكانِ ردِّ) ها إلى ربّها،
لنحو جهل بها، أو به، (لم يضمنها) إذا لم يفرط؛ لأنّه معذور. (والا) بأن
تلفت بعد إمكانِ ردّها، (ضمن) لتأخير^(١) ردّها مع إمكانه مع حصولها بيده
بلا إيداع، كمن أطارت الريح إلى داره ثوباً ونحوه^(٢)، بخلاف عبدٍ، وحيوانٍ
دخل داره، وعليه أن يخرجَه؛ ليذهب كما جاء؛ لأنّ يده لم تثبت عليهما.
ذكره ابن عقيل^(٣). واقتصر عليه في «القواعد»^(٤).

(ومن أخر ردّها) أي: الوديعة، (أو) أخر (مالاً أميرَ بدفعه، بعد طلبٍ)
من مستحقّها^(٥) (بلا عذرٍ) في تأخير^(٦)، (ضمن) ما تلفَ منهما؛ لأنّه فعَلْ
محرمًا بإمساكه مالٍ غيره بلا إذنه؛ أشبه الغاصب. (ويمهّل) من طولب
بوديعة، أو بمالٍ أميرَ بدفعه إلى مستحقّه (لأكلٍ، ونومٍ، وهضمِ طعامٍ، ونحوه)
كصلاةٍ، وطهارةٍ (بقدره) أي: المذكور، فلا يضمن إن تلفت زمنَ عذرِه؛
لعدم عدوانه. وإن أمره بالردِّ إلى وكيله، فتمكّن وأبى، ضمنها، ولو لم يطلبها
وكيله. / وإن طلبها في وقتٍ لا يمكن دفعها؛ لبعدها، أو مخافةً في طريقها، أو عجز

٢٧٣/٢

(١) في (م): «لتأخر».

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [تمة: من حصلت في يده أمانة بدون رضا ربها، كاللقطة، ومن
أطارت الريح إلى داره ثوباً، وجبت المبادرة إلى الرد مع العلم بصاحبها والتمكّن منه، وكذا إعلامه.
ذكره جمع. قال في «الإنصاف»: وهو مراد غيرهم، وكذا سائر عقود الأمانات إذا انفسخت بموت،
أو غيره. منصور البهوتي. قال في «شرح الإقناع» هنا: لأن مونة الرد لا تجب عليه، وإنما الواجب
التمكّن من الأخذ. قاله في القاعدة الثالثة والأربعين. انتهى].

(٣) كشاف القناع ١٨٢/٤.

(٤) ص ٥٨، القاعدة الثالثة والأربعون.

(٥) في (س) و (م): «مستحقّها».

(٦) في (س) و (م): «تأخر».

وَيَعْمَلُ بِحِطِّ مَوْرَثِهِ، عَلَى كَيْسٍ وَنَحْوِهِ: هَذَا وَدِيْعَةٌ، أَوْ لِفْلَانٍ،
وَبَدِيْنٍ عَلَيْهِ، أَوْ لَهُ عَلَى فُلَانٍ. وَيَحْلِفُ.

شرح منصور

عَنْ حَمَلِهَا وَنَحْوِهِ، لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّياً بِتَرْكِ تَسْلِيمِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلِفُ نَفْساً
إِلَّا وَسْعَهَا. وَإِنْ تَلَفَتْ، لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِعَدَمِ عِدْوَانِهِ. وَلَيْسَ عَلَى وَدِيْعٍ مَوْئِنَةٌ
حَمَلِهَا وَرَدُّهَا لِمَالِكِهَا، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ. وَمَنْ اسْتَأْمَنَهُ أَمِيرٌ عَلَى مَالِهِ، فَخَشِيَ
مِنْ حَاشِيَتِهِ إِنْ مَنَعَهُمْ مِنْ عَادَتِهِ (١) الْمُتَقَدِّمَةِ، لَزِمَهُ فَعَلُ مَا يُمْكِنُهُ، وَهُوَ أَصْلَحُ
لِلْأَمِيرِ مِنْ تَوَلِيَةِ غَيْرِهِ، فَيَرْتَعُ مَعَهُمْ (٢)، لَا سِيَّماً وَلِلْأَخِيذِ شَبْهَةً. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ
تَقِيُّ الدِّينِ (٣). وَتَثَبَتْ وَدِيْعَةٌ بِإِقْرَارِ وَدِيْعٍ (٤)، أَوْ بِيْنِنَةٍ (٥)، أَوْ بِإِقْرَارِ وَرَثَتِهِ
بَعْدَهُ (٦).

(وَيَعْمَلُ) وَارِثٌ وَجُوباً (بِحِطِّ مَوْرَثِهِ عَلَى كَيْسٍ، وَنَحْوِهِ) كَصَنْدُوقٍ، أَوْ
كِتَابٍ: (هَذَا وَدِيْعَةٌ، أَوْ) هَذَا (لِفْلَانٍ) نَصًّا. (و) يَعْمَلُ بِحِطِّ مَوْرَثِهِ (بَدِيْنٍ
عَلَيْهِ) وَجُوباً، فَيَجِبُ دَفْعُهُ إِلَى مَنْ هُوَ مَكْتُوبٌ بِاسْمِهِ، (أَوْ) بَدِيْنٍ (لَهُ عَلَى
فُلَانٍ) فَيَعْمَلُ بِحِطِّ أَبِيهِ فِيهِ. (و) يَجُوزُ لَهُ أَنْ (يَحْلِفَ) إِذَا أَقَامَ بِهِ شَاهِداً، إِذَا
عَلِمَ مِنْ مَوْرَثِهِ الصِّدْقَ وَالْأَمَانَةَ، وَأَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِلَّا حَقًّا، فَيَجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى
مَا لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ (٧) بِهِ.

(١) فِي (س) وَ (م): [إِعَادَتِهِمْ].

(٢) فَوْقَهَا فِي الْأَصْلِ [أَي: الْغَيْرِ].

(٣) مَعُونَةٌ أَوْلَى النَّهْيِ ٥١٥/٥ .

(٤) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [لَا بِحِطِّ مَوْرَثٍ خِلَا عَنْهُمَا، خِلَافاً لِمَا فِيهَا يَوْمَهُم «غَايَةٌ»]

(٥) فِي (س): «بِيْنَةٌ» .

(٦) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبَهْوتِيِّ: مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ حِطَّهُ عَلَى
كِتَابٍ: هَذَا وَقَفَّ وَنَحْوَهُ. وَيَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرُوهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، مِنْ أَنَّهُ لَا بَدْءَ مَعَ الْحِطِّ مِنْ
قَرِيْبَةٍ، كَوَضْعِهِ بِجَزَائِرِ الْوَقْفِ؛ بَأَنَّ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْحِطُّ غَيْرَ حِطِّ مَوْرَثِهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَحَقُّقَ جَرِيَانٍ
يَلِكُ مَوْرَثَهُ عَلَيْهِ، وَمَا هُنَا فِيهَا إِذَا اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ. فَتَدْبِيرٌ. مِنْ حِطِّ مُحَمَّدِ الْخَلُوتِيِّ.]

(٧) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: [إِذْ لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ أَبِيهِ أَوْ غَيْرِهَا، إِذَا رَأَاهَا بِحِطِّهِ. «شَرْحُ الْإِقْتَاعِ».]

وإن ادَّعَاها اثنانِ، فأقرُّ لأحدهما، فله بيمينه، ويحلفُ للآخرِ.
ولهما، فلهما، ويحلفُ لكلِّ منهما.

وإن قال: لا أعرفُ صاحبها، وصلَّاهُ أو سكتا، فلا يمين،.....

شرح منصور

(وإن ادَّعَاها) أي: الوديعةَ (اثنان^(١))، فأقرُّ (لأحدهما) بها،
(ف) هي (له) أي: للمقرُّ له (بيمينه) لأنَّ اليدَ كانت للمودِّع، وقد نقلها إلى
المدَّعي، فصارت اليدُ له، فقبُلَ قوله بيمينه. فلو قال الوديعةُ: أوَدَعَيْها الميْتُ،
وقال: هي لفلان، فقال ورثته: بل هي له، فقولُ وديعٍ مع يمينه. أفْتى به الشيخُ
تقيُّ الدين^(٢). (ويحلفُ) للمودِّع (للاخر) الذي أنكره؛ لأنَّه منكرٌ لدعواه،
وتكون يمينه على نفي العلم. قاله^(٣) في «المبدع»^(٤). فإن حلفَ، انقطعت
خصومتهُ معه^(٥)، وإلا غرِمَ له بدلها؛ لأنَّه فوَّتها عليه. وكذا لو أقرَّ له بعد أن أقرَّ
بها للأوَّل، فيسلَّمها للأوَّل، ويغرَمَ قيمتها للثاني. نصًّا. (و) إن أقرَّ بها (لهما)
(ف) هي (لهما) كما لو كانت بأيديهما وتداعياها. (ويحلفُ لكلِّ منهما) يميناً
على نصفها، فإن نكَلَ عن اليمين، لزمه عوضها يقتسمانه. وإن نكَلَ عن اليمينِ
لأحدهما دون الآخر، لزمه لمن نكَلَ عن اليمينِ له عوضُ نصفهما.

(وإن قال) جواباً لدعواهما: (لا أعرفُ صاحبها) منكما، (وصلَّاهُ)
على عدمِ معرفةِ صاحبها، (أو سكتا، فلا يمين) عليه؛ لأنَّه لا اختلاف^(٦)، وتسلَّمُ

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [تتمة: لو ادعى اثنان وديعة، لم يكتف بوصف من وصفها منها، بل لا بد من بينة، أو يقرعان عليها، فمن قرع، حلف وأخذها، وكذا العارية والرهن. قاله ابن نصر الله. انتهى من «حاشية المنتهى» في باب اللقطة].

(٢) كشف القناع ١٨٣/٤ .

(٣) في (س): «قال».

(٤) ٢٤٦/٥ .

(٥) جاء في هامش الأصل: [حرياً على قاعدة: أنَّ اليمين تقطع الخصومة، ولا تسقط الحق، كما يأتي في بابه. محمد الخلوئي].

(٦) في (س): «لا اختلاف» .

وإن كذباؤه، حلف يمينا واحدة أنه لا يعلمه. ويُقرَعُ بينهما في الحالتين،
فمن قرَع، حَلَفَ وأخَذها.

وإن أودَعاه مكيلا أو موزونا ينقسم، فطلب أحدهما نصيبه؛ لغية
شريكه أو امتناعه، سَلَّم إليه.

لأحدهما بقرعة مع يمينه.

شرح منصور

(وإن كذباؤه) فقلا: بل تعرفُ أيُّنا صاحبها، (حَلَفَ) لهما (يمينا واحدة
أنه لا يعلمه) لأنه منكرٌ، وكذا إن كذبه أحدهما، فإن نكَل، قُضي عليه
بالنكول، فتوخذُ منه القيمة والعين، فيقرعان عليهما، أو يتفقان. هذه طريقة
صاحب «المحرر»، وجماعة، وقدمها الحارثي^(١).

(ويقرَعُ بينهما في الحالتين) أي: حالة ما إذا صدقاه، وحالة إذا ما
كذباؤه، وحَلَفَ. (فمَنْ قرَع) أي: خرجت له القرعة، (حَلَفَ) أنها له
لاحتمال عدمه (وأخَذها)^(٢) بمقتضى القرعة، وكذا حكم عارية، ورهن،
ومبيع^(٣) مردودٍ بعيب، أو خيار، أو غيرهما. ويأتي بأوضح من هذا في باب
الدعوى والبيئات.

(وإن أودَعاه) أي: أودَع اثنان واحداً (مكيلا أو موزونا ينقسم) إجباراً،
(فطلب أحدهما نصيبه؛ لغية شريكه، أو) مع حضوره و (امتناعه) من أخذ
نصيبه، ومن الإذن لشريكه في أخذ نصيبه، (سَلَّم إليه) أي: الطالب نصيبه
وجوباً؛ لأنه حقٌّ مشتركٌ/ يمكن فيه تمييز نصيب أحد الشريكين من^(٤) نصيب
الآخرٍ بغير غبنٍ ولا ضررٍ؛ أشبه ما لو كان متميزاً. وقال القاضي^(٥): لا يجوزُ

٢٧٤/٢

(١) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٦٧/١٦ .

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ثم لو تبين أنها للمقروع، فقال الإمام: قد مضت القرعة، وعلى

القارع قيمتها للمقروع. فتأمل. عثمان النحدي].

(٣) في (س): «بيع» .

(٤) في (س): «عن» .

(٥) المبدع ٢٤٧/٥ .

ولمودع ومضارب ومرتهن ومستاجر، إن غصبت العين، المطالبة

بها.

ولا يضمن مودع أكره على دفعها لغير ربها.

شرح منصور

ذلك إلا بإذن حاكم، وهو مقتضى كلامهم في باب القسمة؛ لأنه يحتاج إلى قسمة، ويفتقر إلى حكم، أو اتفاق. فإن كان المشترك غير مكيل، وموزون، أو كان كذلك، لكن لا ينقسم لصناعة فيه، كآنية نحاس ونحوها، وحلي مباح، أو مختلف الأجزاء، ونحوه، لم يسلم إليه إلا بإذن شريكه، أو حاكم؛ لأن قسمة لا يؤمن عليها الحيف؛ لافتقارها إلى التقييم، وهو ظن وتخمين^(١).

(ولمودع^(٢) ومضارب ومرتهن ومستاجر) قلت: ومثلهم العدل بيده الرهن، والأجير على حفظ عين، والوكيل فيه، والمستعير، والمجاعل على عملها^(٣)، (إن غصبت العين) أي: الوديعة، أو مال المضاربة، أو الرهن، أو المستجرة، (المطالبة بها) من غاصبها؛ لأنها من جملة حفظها للمأمور به.

(ولا يضمن مودع أكره على دفعها) أي: الوديعة (لغير ربها) كما لو أخذها منه قهراً؛ لأن الإكراه عذرٌ يبيح له دفعها. وإن صادره سلطان، لم يضمن. قاله أبو الخطاب. وضمنه أبو الوفاء إن فرط. وفي «فتاوى ابن الزاغوني»: من صادره سلطان، ونادى بتهديد من له عنده وديعة^(٤)، ولم يحملها، إن لم يعينه، أو عينه وهدده، ولم ينله بعذاب، أثم وضمن، وإلا فلا. ذكره في «الفروع»^(٥).

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ويجته: مع حضور مالك، وإلا لزمه مع خوف ضياع. «غاية»].
(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [وقوله: ولمودع.. إلخ. لعل المراد في مقابلة من قال: ليس لهم ذلك. فيكون واجباً عليه، ولا سيما مع غيبة المالك. عثمان التحدي].

(٣) في (س): «عملها».

(٤) بعدها في (م): «ونحوها».

(٥) ٤٨٨/٤ - ٤٨٩.

وإن طلبَ يمينه، ولم يجذ بُدًّا، حلفَ متأولًّا. فإن لم يحلفَ حتى أخذتَ، ضمنها. ويأثم إن لم يتأولَ، وهو دون إثم إقراره بها، ويكفرُ.

شرح منصور

(وإن طلبَ يمينه) أي: المستودع: أن لا ودیعة لفلان عنده، (ولم يجذ بُدًّا) من الحلف؛ لتغلب الطالب عليه بسلطنة، أو تلصص، ولا يمكنه الخلاص منه إلا بالحلف، (حلفَ متأولًّا)^(١) ولم يحنث لتأويله. (فإن لم يحلفَ حتى أخذتَ) منه، (ضمنها) لتفريطه بترك الحلف، كما لو سلمها إلى غير ربها ظانًا أنه هو، فتيين خطوه. (ويأثم إن) حلفَ و (لم يتأولَ) لكذبه. (وهو) أي: إثم حلفه بدون تأويل، (دون إثم إقراره بها) لأن حفظ مال الغير عن الضياع أكد من بر اليمين. (ويكفرُ)^(٢) كفارة يمين وجوبًا، إن حلف^(٣) ولم يتأولَ، وإن أكره على اليمين بالطلاق. فقال أبو الخطاب^(٤): لا تنعقد، كما لو أكره على إيقاع الطلاق^(٥). وتقدم في المضاربة^(٦): لو مات وعنده ودیعة، وجُهلَّت في ماله ولم يُعلم بقاؤها، فإن ربها يكون غريمًا بها.

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [ولو بالطلاق، فينوي: لا ودیعة لفلان عندي في موضع كذا من المواضع التي ليست فيها. عثمان النجدي].

(٢) جاء في هامش الأصل: [ولا يكفرُ، خلافاً لهما. «غاية»].

(٣) في (م): «حنث».

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٧١/١٦.

(٥) جاء في هامش الأصل مانصه: [وإن أكره على الطلاق، وكان ضرر التفریم كثيراً، فهو إكراه لا يقع، ولا وقع، ولم يقولوا: وتأولَ. «غاية»]. أي: المكروه لا يلزمه تأويل؛ لعدم انعقاد يمينه.

(٦) ٥٨٤/٣.